في الاجتماع الأسبوعي لحكومة تصريف الأعمال

الموافقة على مشروع القرار الجمهوري بشأن التعداد العام للسكان

التوجيه باستكمال الإجراءات الدستورية لإنشاء المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه

صنعاء / سبأ:

وافق مجلس وزراء حكومة تصريف الأعمال في اجتماعه أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور، على مشروع قرار جمهوري بشأن إجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2014 م.

ووجه الوزراء المعنيين بمتابعة استكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدار القرار.

وحدد المشروع المقدم من وزارة التخطيط والتعاون الدولي موعد تنفيذ التعداد في شهر ديسمبر 2014م، بحيث يتولى الجهاز المركزي للإحصاء اتخاذ كافة الترتيبات التحضيرية اللازمة للتعداد العام وكذا إجراءات التنفيذ.

إقرار إجراءات لمعالجة الإشكاليات التي تعانيها الهيئة العامة للنقل البحري

ونص المشروع على إنشاء لجنة عليا للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت المقرر إجراؤه في ديسمبر 2014م يصدر بتشكيلها وتحديد مهامها واختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية ويرأسها رئيس مجلس الوزراء.

ويأتي التعداد القادم بهدف تحديث قاعدة البيانات والمعلومات السكانية لكافة الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجمهورية بصورة دورية كل عشر سنوات.

ويعد مشروع القرار من الأعمال التمهيدية الأساسية والمهمة ومن خلاله يتم تحديد العلاقة بين مؤسسات الدولة بكافة مستوياتها المركزية والمحلية، وكذا المواطنون ودور كل منهم في عملية التعداد باعتبار أن الجميع معني بتنفيذ التعداد السكاني وإنجاحه بما يمثله من ضرورة في التخطيط السليم وتلبية الاحتياجات التنموية على أسس منهجية وواقعية.

ومن أهم الخطوات اللاحقة لمشروع القرار الجمهوري إصدار كل من قرار تشكيل اللجنة العليا للتعداد بقرار جمهوري، وقرار رئيس مجلس الوزراء بشأن تشكيل اللجنة الفنية للتعداد، وقرار بتشكيل مكتب التعداد وكذلك قرارات تشكيل اللجنة العاملة في التعداد.

وأكد المجلس أهمية الإعداد والتحضير الجيدين لهذه العملية الوطنية المهمة بما يـؤدي إلى إنجاز مختلف إجراءاتها التمهيدية والتنفيذية المصاحبة واللاحقة للتعداد التي تبدأ من 2011م وتستمر حتى 2018م..منوها إلى الأبعاد الوطنية المتعددة لهذه العملية التي تحتم على جميع الجهات والفعاليات المساهمة الفاعلة في إنجاح هذا العمل الوطني في مختلف مراحله.

وناقش المجلس المقترحات المقدمة من وزارة النقل والهيئة العامة لتنظيم شـؤون النقل البري لمعالجة الإشكاليات القائمة التي تعاني منها الهيئة في الجوانب المؤسسية والقانونية.

وأقر بهذا الخصوص عدداً من الإجراءات منها الموافقة على مشروع تعديل اللائحة التنفيذية لقانون النقل البري رقم 33 لسنة 2003م المعدل بالقانون رقم 14 لسنة 2010م مع الأخذ بالملاحظات المشمولة في المحضر الموقع بين وزيري النقل والمالية في شهر يناير المنصرم، استنادا إلى أمر مجلس الوزراء رقم (7) لعام 2011م، ووجه الوزراء المعنيين بمتابعة استكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

وأكد المجلس على وزارة المالية والنقل مراجعة مشروع القرار الجمهوري الخاص بتعديل قرار إنشاء الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري رقم 291 لسنة 2008م والرفع إلى المجلس بتقرير بالنتائج للمناقشة واعتماد ما يلزم بهذا الخصوص.

ووافق المجلس على مقترح الهيئة بشأن تسليم الموقع العام لميناءي الطوال وشحن للهيئة العام لتنظيم شئون النقل البري.

وشكل المجلس لجنة لتسلم الموقع العام للميناءين بما في ذلك الساحات والمواقف ومرافق الخدمات وذلك برئاسة القائم بأعمال وزير النقل في حكومة تصريف الأعمال، وعضوية الوكلاء المختصين في وزارات المالية والنقل والداخلية ،إضافة إلى رؤساء كل من الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري ومصلحة الجمارك ومصلحة الهجرة والجوازات ووكيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومدير عام الميناء المعني .

وأكد المجلس اتخاذ المعالجات القانونية اللازمة والكفيلة بتمكين الهيئة من إدارة الميناءين طبقا للقرار الجمهوري رقم 174 لسنة 2009م بإنشاء الهيئة وعلى أن ترفع اللجنة تقريراً بالنتائج إلى المجلس خلال فترة أقصاها شهر من تاريخه .

ووافق المجلس على مشروع القرار المقدم من وزير الصحة العامة والسكان في حكومة تصريف الأعمال بخصوص تعديل الفترة (أ) من المادة 14 من القرار الجمهوري رقم 85 لسنة 2005م بشان إنشاء المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه ، ووجه باستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصدار المشروع .

ويتعلق التعديل بآلية تعيين إدارة المركز بما يعزز مبدأ معايير الكفاءة والخبرة كأساس للتعيين.

واطلع المجلس على تقرير وزارة الإدارة المحلية عن مستوى تحصيل الموارد المالية للوحدات الإدارية لعام 2010م، حيث أوضح التقرير أن إجمالي الموارد المحلية للوحدات الإدارية المحصلة خلال العام المالي المنصرم بلغ 13 مليارا و87 مليونا و797 ألف ريال بنسبة زيادة عن 2009م قدرها 10.4 بالمائة.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي الموارد المشتركة التي تم تحصيلها خلال العام 2010م على مستوى المحافظة للوحدات الإدارية بلغ 12 مليارا و915 مليونا و954 ألفاً ريال وبنسبة زيادة عن 2009م قدرها 12.3 بالمائة.

وتصدرت أمانة العاصمة قائمة المحافظات في مستوى تحصيل الموارد المحلية وبمبلغ إجمالي أربعة مليارات و200 مليون و643 ألف ريال تليها محافظة عدن بمبلغ مليار و233 مليون ريال فمحافظة تعز بمبلغ مليار و97 مليون ريال .

وفيما يخص الموارد المالية المشتركة احتلت أمانة العاصمة أيضاً المركز الأول في قائمة المحافظات في تحصيل هذه الموارد بمبلغ إجمالي أربعة مليارات و260 مليوناً و679 ألف ريال فمحافظة الحديدة بمبلغ مليار و326 مليوناً و606 آلاف ريال تليها محافظة تعز بمبلغ مليار و12مليوناً و932 ألف ريال.

واطلع المجلس على التقرير الأسبوعي لوزير الداخلية عن الأوضاع الأمنية ومستجداتها على مستوى الجمهورية.

وقد تناول التقرير مجمل المهام التي نفذتها مختلف الأجهزة الأمنية والشرطوية لحماية السكينة العامة للمجتمع، والتصدي للجريمة بأنواعها المختلفة وملاحقة مرتكبيها وإحالتهم إلى القضاء.

بكلفة مليون دولار

تواصل عملية إصلاح شبكة المنظومة الكهربائية لمحطة ذمار

■ المحول الكهربائي المحترق في محطة كهرباء ذمار

■ أثناء تركيب المحول الكهربائي الجديد

ذمار / سبأ:

تواصل أربع فرق هندسية تابعة للمؤسسة العامة للكهرباء من محافظات ذمار والحديدة وتعز وأمانة العاصمة العمل حالياً على إصلاح منظومة الشبكة الكهربائية لمحطة ذمار التي خرج اثنان من محولاتها الثلاثة عن الخدمة في الثامن من أبريل الجاري.

وتقوم بتركيب محول الضغط العالي الجديد بقدرة 45 ميجا فولت أمبير البالغة كلفته مليون دولار بتمويل ذاتي من المؤسسة العامة للكهرباء لتغذية محافظة ذمار ومديريتي يريم بمحافظة إب ورداع بمحافظة البيضاء.

وأوضح مدير عام منطقة كهرباء ذمار المهندس محمد صالح الجرباني أن 22 مهندساً وفنياً يعملون على مدار الساعة لاستكمال إصلاح الخلل واستبدال المحول المنتهية صلاحيته بالمحول الجديد.

وبين أن المحول الجديد كان قد تم استقدامه في الفترة الماضية بغرض تبديله بالمحول المنتهية صلاحيته الذي كانت قدرته 15 ميجا فولت أمبير غير أن المحول القديم تعرض للتلف وتسبب في إحداث خلل فني آخر في المحول الثاني للمحطة الأمـر الـذي أضعف قـدرة المحطة كليا وجعلها تعتمد حالياً على محول واحد بقدرة 15 ميجا فولت أمبير.

وأشار إلى أن المحطة تعمل حاليا على توزيع الجهد الكهربائي بالتساوي على المناطق التابعة للمحطة ولهذا ازدادت ساعات الإطفاء في المناطق التي تخدمها المحطة.

من جانبه أوضح مدير عام النقل بالمؤسسة العامة للكهرباء المهندس محمد الشيباني أن عملية الصيانة الجارية حاليا للمحول الثاني الذي تضرر جراء الضغط عليه ستنتهي مساء اليوم ليعود إلى الخدمة بقدرة 30 ميجا فولت أمبير.

ولفت إلى أن عملية استكمال تركيب وتجهيز المحول الجديد البالغة قدرته 45 ميجا فولت أمبير ستستغرق ثلاثة أسابيع لتعود بعدها المحطة كاملة إلى العمل وترتفع قدرتها الإجمالية إلى 90 ميجا فولت أمبير.

ونوه بتعاون السلطة المحلية في المحافظة وسرعة تجاوب المعنيين فيها عند حدوث الحريق في المحطة الأمر الذي قلل من الأضرار الناتجة عن الخلل إضافة إلى قدرة الفنيين في المحطة على سرعة التعامل مع الظروف الراهنة وتوظيف القدرة العاملة من الجهد الكهربائي بأسرع وقت لتغذية 180 ألف مشترك في المحافظات الثلاث ذمار وإب والبيضاء حيث تخدم هذه المحطة أكثر من 900 ألف نسمة في المحافظات الثلاث.

وكان محافظ ذمار يحيى علي العمري قد قام بزيارة إلى محطة كهرباء ذمار واطلع على الأضرار وناقش مع المسئولين والمهندسين والمعنيين سبل إعادة المحطة إلى الجاهزية القصوى في أسرع وقت.

ثانوية 22مايو في رداع تحرز لقب المسابقات العلمية المنهجية لمدارس محافظة البيضاء

رداع / محمد صالح المشخر:

اختتمت بمدينة رداع محافظة البيضاء أمس المسابقات الثقافية العلمية المنهجية لطلاب وطالبات المدارس الأساسية والثانوية بالمحافظة للعام الدراسي الجاري 2010م – 2011م التي نظمها مكتب التربية والتعليم بالمحافظة ضمن خطة النشاط المدرسي للعام الدراسي الجاري.

وفي المسابقة النهائية للمرحلة الثانوية العامة حقق فريق مدرسة 22 مايو النموذجية للبنات بمدينة رداع المركز الأول بعد فوزه في المنافسة النهائية على فريق مدرسة 22 مايو للبنين بمنطقة العقلة بمديرية الصومعة بنتيجة 67 درجة مقابل 60 درجة.. mأسفرت مسابقات مدارس المرحلة الثانوية عن فوز طالبات مدرسة 22 مايو النموذجية بمدينة رداع بالمركز الأول، وإحراز طلاب مدرسة 22مايو الثانوية بمديرية الصومعة المركز الثاني.

وفي حفل اختتام المسابقة أكد مدير مكتب التربية والتعليم بمدينة رداع عبدالله علي ادريس أهمية إقامة المسابقات الثقافية والعلمية المنهجية بين أبنائنا الطلاب والطالبات بمدارس مديريات المحافظة وذلك لإيجاد المناخات الملائمة للتنافس بين الطلاب والطالبات وإبراز المواهب والإبداعات المختلفة من اجل اكتساب المشاركين التنافس العلمي والتعليمي الشريف والعمل على صقل إبداعاتهم الثقافية والعلمية الشبابية من خلال الأنشطة الثقافية المدرسية المختلفة.

وأشار ادريس إلى الدور الإيجابي الذي تتركه هذه البرامج في اكتشاف المواهب، والعمل على صقل إبداعات الطلاب والطالبات، وزيادة مستوى التحصيل العلمي لديهم.

وأوضح مدير إدارة الأنشطة المدرسية بمكتب التربية والتعليم بالمحافظة فضل عبدالله الحميقاني في تصريح للصحيفة أن هذه المسابقات استمرت 20 يوماً وهدفت إلى تعزيز القدرات العلمية والمعرفية لطلاب وطالبات المرحلتين الأساسية والثانوية إلى جانب أنشطة رياضية وفنية ودينية وتنظيم معارض متعددة للوسائل التعليمية والفنون التشكيلية والرسم وغيرها من الأنشطة على مستوى كل مدرسة.

وأشار الحميقاني إلى أن هذه المسابقات تهدف أيضاً إلى إيجاد روح المنافسة بين طلاب وطالبات المدارس وتحفيزهم على التحصيل العلمي والإبداع وبهذا يتأهل فريق مدرسة 22مايو للبنات بمدينة رداع إلى النهائيات للمسابقات الثقافية العلمية المنهجية لمدارس الجمهورية ممثلاً لمحافظة البيضاء للعام الدراسي الجاري .

الجدير بالذكر أن فريق مدرسة 22 مايو للبنات بمدينة رداع حصل على المركز الثالث بالمسابقات الثقافية العلمية المنهجية للمرحلة الثانوية العامة على مستوى مدارس الجمهورية العام الماضي 2010م وثانوية جمعان المحورية بمدينة رداع حققت المركز الثالث على مستوى مدارس الجمهورية عام 2009م.

وفي ختام المسابقة قام مدير مكتب التربية والتعليم برداع ومعه مدير إدارة الأنشطة المدرسية ومدير إدارة التوجيه التربوي بمكتب التربية والتعليم بالمحافظة على العواضي بتكريم الفائزين من الطلاب والطالبات بالمسابقة الثقافية العلمية لمدارس المحافظة .